جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية
للمرحلة الثالثة

التحكيم

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

04

التحكيم

أولًا: مفهوم التحكيم

التحكيم هو اتفاق بين طرفين متنازعين على عرض نزاعهما على شخص أو أكثر يسمّى "المحكم" بدلًا من اللجوء إلى القضاء. يهدف إلى حل النزاعات بطريقة أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالمحاكم.

ثانيًا: أهمية التحكيم

توفير الوقت والجهد: إجراءات التحكيم أسرع من التقاضي.

خفض التكاليف: أقل كلفة من المحاكم.

السرية والمرونة: لا يكون علنيًا كالقضاء، ويمكن للأطراف اختيار المحكمين وإجراءات التحكيم.

تخفيف العداء: يتم الاتفاق على التحكيم بشكل ودي، مما يقلل من المشاحنات.

ثالثًا: نطاق التحكيم

- التحكيم الاختياري: يتم بموافقة الأطراف (مثال: النزاعات التجارية).
- التحكيم الإجباري: يكون مفروضًا بموجب القانون (مثال: بعض النزاعات العمالية).
- شرط التحكيم: اتفاق مسبق على التحكيم عند حدوث نزاع مستقبلي.
- مشارطة التحكيم: الاتفاق على التحكيم بعد حدوث النزاع.

رابعًا: الفرق بين التحكيم والخبرة والصلح

التحكيم والخبرة:

- التحكيم يحدد حقوق الأطراف وينهي النزاع.
- الخبرة مجرد استشارة فنية لمساعدة القاضي.

التحكيم والصلح:

- التحكيم يصدر فيه قرار من المحكمين بناءً على الأدلة.
- الصلح يعتمد على تنازل الأطراف لحل النزاع وديًا

خامسًا: سلبيات التحكيم

1. قد يكون مكلفًا في بعض الحالات.
2. لا يوفر ضمانات قانونية مثل المحاكم.
3. إمكانية الطعن في حكم التحكيم تؤدي أحيانًا إلى تأخير التنفيذ.

نطاق التحكيم

التحكيم هو اتفاق بين طرفين على حل النزاع خارج المحاكم، من خلال محكم أو أكثر يتولى الفصل فيه. ويمكن الاتفاق على التحكيم في مراحل مختلفة:

أولًا: وجود شرط التحكيم في العقد

يتم الاتفاق على التحكيم مسبقًا عند توقيع العقد، حيث يحدد الطرفان أن أي نزاع ينشأ بسببه سيتم حله بالتحكيم. هذا يسمى "شرط التحكيم"، وهو جزء من العقد نفسه. في حال وقوع نزاع، يمكن لأحد الطرفين طلب التحكيم، لكن قد تحتاج المحكمة إلى التأكد من صحة هذا الطلب.

ثانيًا: الاتفاق على التحكيم أثناء تنفيذ العقد

في بعض الأحيان، لا يحتوي العقد على شرط التحكيم، ولكن ينشأ نزاع أثناء تنفيذه. في هذه الحالة، يمكن للطرفين الاتفاق لاحقًا على اللجوء إلى التحكيم بدلاً من المحكمة. عندها يتم توقيع "عقد تحكيم" جديد يحدد المحكمين وموضوع النزاع.

ثالثًا: التحكيم بعد إقامة الدعوى

إذا قام أحد الأطراف برفع دعوى قضائية ضد الآخر، فيمكن للطرفين خلال نظر الدعوى الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم. إذا وافقت المحكمة على ذلك، تطلب من الطرفين اختيار المحكمين وتحديد نقاط النزاع، ثم توقف نظر الدعوى حتى يصدر قرار التحكيم.

نطاق التحكيم وفق القانون العراقي

حددت المادة (254) من قانون المرافعات أن التحكيم يجوز فقط في المسائل التي يمكن الصلح فيها، ويشترط أن يكون المتحاكمون أصحاب أهلية قانونية للتصرف في حقوقهم. كما يجوز التحكيم في بعض مسائل الأحوال الشخصية وفقًا لقانون الأحوال الشخصية وأحكام الشريعة الإسلامية.

عمومًا، التحكيم جائز في الحقوق المالية، مثل النزاعات المتعلقة بعقود البيع، الإيجار، العمل، والمقاولات. لكنه غير جائز في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية مثل النسب، صحة الزواج أو بطلانه، والولاية على القُصّر، لأن هذه القضايا تتعلق بالنظام العام ولا يجوز الصلح فيها.

تعيين المحكمين

إذا نشأ نزاع ولم يكن هناك اتفاق مسبق على المحكمين، أو رفض أحدهم العمل، أو تعذر تعيينهم لأي سبب، يمكن لأي طرف اللجوء إلى المحكمة المختصة لتعيين المحكمين بعد الاستماع للطرفين.

شروط المحكمين

1. لا يجوز أن يكون المحكم قاضيًا إلا بإذن من مجلس القضاء.
2. يجب أن يكون المحكم راشدًا وغير محجور عليه قانونيًا.
3. يجوز أن يكون المحكم رجلًا أو امرأة، متخصصًا أو غير متخصص، بشرط ألا يكون له مصلحة شخصية في النزاع.
4. عند تعدد المحكمين، يجب أن يكون عددهم وترًا (1، 3، 5...)، باستثناء التحكيم بين الزوجين، حيث يجب أن يكون محكم من كل طرف.
5. يجب أن يقبل المحكم تعيينه كتابةً، ولا يجوز له التنحي إلا بعذر مقبول، ولا يمكن عزله إلا باتفاق الأطراف.
6. يجوز رد المحكم إذا توفرت فيه أسباب مماثلة لرد القاضي، ويُقدم طلب الرد إلى المحكمة المختصة.

أجور المحكمين

تحدد أجور المحكمين بالاتفاق بين الطرفين، وإذا لم يتفقوا، تقوم المحكمة بتحديد الأجور وفق القانون.

أهمية الكتابة في التحكيم

يشترط القانون أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبًا ليكون ملزمًا، سواء كان ذلك في العقد الأصلي أو في اتفاق لاحق، أو حتى أثناء نظر الدعوى.

إجراءات التحكيم وآثاره

- التحكيم هو عقد له متطلبات قانونية وإجراءات يجب الالتزام بها وفق قانون المرافعات.
- وعندما يتم بشكل صحيح، فإنه ينتج آثارًا قانونية مهمة، خاصة بعد مصادقة المحكمة عليه.
- إجراءات التحكيم
- عند اللجوء إلى التحكيم، سواء كان منصوصًا عليه في العقد، أو تم الاتفاق عليه أثناء تنفيذ العقد، أو حتى بعد رفع دعوى قضائية، يجب على المحكمين الالتزام بالإجراءات التالية:

1. الفصل في النزاع وفقًا لعقد التحكيم والمستندات المقدمة
- يجب أن يعتمد المحكمون في قراراتهم على عقد التحكيم أو شرطه، إضافة إلى المستندات والطلبات التي يقدمها الطرفان.
- على المحكمين تحديد مدة زمنية لتقديم اللوائح والمستندات، ويمكنهم الفصل في النزاع استنادًا إلى الأدلة المقدمة من أحد الأطراف إذا امتنع الطرف الآخر عن تقديم دفوعه في الوقت المحدد.

2. الالتزام بإجراءات قانون المرافعات إلا في حالات الاستثناء

- كقاعدة عامة، يجب أن يلتزم المحكمون بالإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات، مثل منح الأطراف حق الدفاع والاستماع إلى دفوعهم.
- لكن إذا نص اتفاق التحكيم أو أي اتفاق لاحق على إعفاء المحكمين من هذه الإجراءات أو وضع إجراءات أخرى، فيمكن لهم اتباع قواعد مختلفة، بشرط عدم الإخلال بحقوق الدفاع.
- المحكمون المفوضون بالصلح يتمتعون بمرونة أكبر، حيث يمكنهم عدم التقيد ببعض القواعد القانونية، ما لم تكن من النظام العام.

3. التعامل مع المسائل التي تخرج عن اختصاص المحكمين

- إذا ظهرت أثناء التحكيم مسألة قانونية أولية تخرج عن نطاق اختصاص المحكمين (مثل الطعن بالتزوير في مستندات أو وجود قضية جنائية متعلقة بالنزاع)، يجب عليهم وقف الإجراءات وإحالة الأمر إلى المحكمة المختصة.
- في هذه الحالة، يتوقف سريان المدة المحددة للتحكيم حتى تصدر المحكمة حكمها في المسألة المطروحة.

4. طلب الإنابات القضائية عند الحاجة

- إذا احتاج المحكمون إلى استجواب شاهد يقيم في منطقة أخرى، أو إذا امتنع شاهد عن الإدلاء بشهادته، يمكنهم طلب مساعدة المحكمة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

5. العمل الجماعي للمحكمين

- يجب أن يتولى المحكمون مجتمعين إجراءات التحقيق والتوقيع على محاضر الجلسات، ما لم يتم الاتفاق على تفويض أحدهم للقيام بإجراءات معينة.
- لا يجوز لأي محكم أن يتصرف بمفرده دون موافقة بقية المحكمين، ويجب أن تكون جميع قراراتهم موثقة وموقعة.

آثار التحكيم

بعد انتهاء المحكمين من النظر في النزاع، يجب عليهم إصدار قرار التحكيم، ويكون ذلك إما بالإجماع أو بأغلبية الآراء بعد المداولة بينهم. يجب أن يكون القرار مكتوبًا بنفس الأسلوب المتبع في الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم.

1. متطلبات قرار التحكيم

يجب أن يتضمن قرار التحكيم الأمور التالية:

A. ملخص اتفاق التحكيم.
B. أقوال الأطراف ومستنداتهم.
C. أسباب القرار ومنطوقه.
D. مكان وتاريخ صدور القرار.
E. توقيع جميع المحكمين.

لا يجوز لأي شخص خارج هيئة التحكيم المشاركة في المداولة أو إصدار الحكم، وإلا يكون القرار باطلًا. كما لا يحق للخبير المعين في التحكيم إصدار الحكم، بل يقتصر دوره على تقديم رأيه الفني.

2. إصدار القرار بأغلبية الآراء

في حال عدم اتفاق المحكمين على رأي موحد، يجوز إصدار القرار بالأغلبية. لكن يجب أن يجتمع جميع المحكمين ويتداولوا في القضية قبل التصويت، فلا يكفي أن يصدر القرار بحضور اثنين فقط من ثلاثة محكمين.

3. تقديم القرار إلى المحكمة المختصة

بعد إصدار القرار، يجب على المحكمين تسليم نسخة منه إلى المحكمة المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، مرفقًا بأصل اتفاق التحكيم. يوقع كاتب المحكمة على استلامه بوصل رسمي.

4. حالات بطلان قرار التحكيم

يجوز للأطراف الطعن في قرار التحكيم أمام المحكمة المختصة في الحالات التالية:

a) عدم وجود اتفاق تحكيم صحيح: إذا صدر القرار دون مستند قانوني، أو بناءً على اتفاق تحكيم باطل.

b) مخالفة النظام العام: إذا تضمن القرار حكمًا يخالف القوانين الإلزامية أو قواعد الآداب العامة.

c) وجود خطأ جوهري: إذا وقع خطأ في القرار أو في الإجراءات أثر على صحته.

يمكن للمحكمة أن تقرر بطلان القرار من تلقاء نفسها، إذا وجدت أن به عيبًا جوهريًا أو مخالفة واضحة للقانون.

5. التعامل مع القرارات الجزئية الباطلة

إذا كان جزء من قرار التحكيم صحيحًا والجزء الآخر باطلاً، يجوز للمحكمة:

a) تصديق الجزء الصحيح وإبطال الجزء الباطل.

b) إعادة القرار إلى المحكمين لإصلاح العيوب.

c) الفصل في النزاع بنفسها إذا كانت القضية جاهزة للحكم.

6. تنفيذ قرار التحكيم

قرار التحكيم لا يُنفذ تلقائيًا، بل يجب أن تصادق عليه المحكمة المختصة، سواء تم تعيين المحكمين بالاتفاق أو بقرار قضائي. بعد المصادقة، يصبح القرار ملزمًا وقابلًا للتنفيذ لدى دوائر التنفيذ.

7. نطاق تنفيذ القرار

لا يُنفذ القرار إلا ضد الأطراف الذين شاركوا في التحكيم.

لا يشمل التنفيذ إلا الموضوع المحدد في اتفاق التحكيم.

8. الطعن في قرار المحكمة بشأن التحكيم

قرار المحكمة بشأن المصادقة أو الإبطال لا يمكن الاعتراض عليه، لكنه يخضع للطعن بالطرق القانونية المتاحة للأحكام القضائية الأخرى.

خلاصة

- قرار التحكيم ملزم بمجرد تصديقه من المحكمة، لكنه قابل للطعن في حالات معينة مثل بطلان اتفاق التحكيم أو مخالفة النظام العام.
- كما أن المحكمة تلعب دورًا أساسيًا في ضمان عدالة التحكيم، سواء عبر تصحيح العيوب في القرار أو الفصل في النزاع مباشرة إذا لزم الأمر.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم